

أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

The effect of fair value accounting on the earning per share: an applied study on sample financial assets of commercial banks in Algeria (2010-2017)

عبد الله سايب¹، بلخير بكاري²

¹ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، sababdillah760@gmail.com

² جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، bbekkari@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/10/29

تاريخ القبول: 2020/10/03

تاريخ الاستلام: 2020/07/10

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على عوائد الأسهم، فترة الدراسة ثماني سنوات من 2010 إلى 2017، وشملت عينة الدراسة 09 بنوك تجارية تعمل في الجزائر.

وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، التي تم نشرها في تقارير البنوك، ولاختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام المتوسطات الحسابية واختبار (T) للعينتين المرتبطتين.

وقد وجدت الدراسة أن هناك قيم موجبة عالية على عوائد البنوك ممثلة في عائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية مقارنة بالعائد عند حذف أرباح أو خسائر حيازة الأصول المالية.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، عوائد الأسهم، البنوك التجارية، الأصول المالية.

تصنيف JEL: C12، G24، M41، M49.

Abstract:

The purpose of this study is to realize the effect of the fair value accounting on earning per share during the period of the study is eight years from 2010- 2017, and the sample of the study consists of 09 commercial banks in Algeria.

The required data was obtained from Financial Statements (Balance Sheet, Income Statement), which was published in the reports of banks, To test the hypothesis of the study data were analyzed using statistical program SPSS, the use of mathematical averages and Paired samples t.test.

This study finds that there is a positive and high value of earnings per share (EPS) when implementing the fair values in evaluating the financial assets, compared to when income is calculated without adding holding gains and losses.

Keys words: fair value, earning per share, commercial banks, financial assets.

JEL classification codes: C12, G24, M41, M49.

المؤلف المرسل: عبد الله سايب، الإيميل: sababdillah760@gmail.com

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

1. تمهيد:

الأزمة الوبائية الحالية (COVID-19) أعادت الجدل حول الممارسة المحاسبية الخاصة بمحاسبة القيمة العادلة على مستوى العالم، خاصة في قطاع البنوك الذي يعتبر من أهم القطاعات الحساسة لنوعية المعلومات المالية، حيث تلعب المعلومة المالية فيه دورا كبيرا في اتخاذ القرارات، فهو قطاع منظم ودقيق جدا.

وفي السابق وجه العديد من الباحثين انتقادات كبيرة لبعض أساليب القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك، فمع اختيار الأسواق المالية العالمية سنة 2008 تأثرت ميزانيات أغلب البنوك، مما جعل هيئات معايير المحاسبة في حرج كبير بسبب أن صناعة المحاسبة لم تستطع التنبؤ بهذه المخاطر، أو على الأقل التخفيف من حدة آثارها، وبالتالي حاول مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، إيجاد حلول واقتراحات تخفف من آثار أي أزمات أو تقلبات مستقبلا على حسابات الشركات والبنوك.

حاليا في ظل فيروس كورونا (COVID-19) ومع إفلاس العديد من الشركات والانخفاض الكبير الذي تشهده الأسهم في البورصات العالمية، سارعت كبرى شركات المحاسبة العالمية مثل الشركات الأربع الكبار إلى إصدار تعليمات مستعجلة تعالج مواضيع تتعلق بالقيمة العادلة.

فالقيمة العادلة في وقت الأزمات تختلف تماما عن الأوقات العادية، وبالتالي ضرورة إعادة النظر في المعلومات المالية المستندة على القيمة العادلة بما يتناسب مع الوضع الحالي، فمرحلة ما بعد (COVID-19) ستكون مرحلة هامة جدا ومؤثرة على صناعة المحاسبة، وبعض مواضيعها الهامة كالقيمة العادلة والمشتقات المالية والإيجار التمويلي والإيراد.

وبدورها البنوك في الجزائر عرفت تطبيق القيمة العادلة بداية من سنة 2010 من خلال القانون رقم (11/07) المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر مشتق إلى حد كبير من معايير المحاسبة الدولية، ولكن رغم الجدل الكبير الحاصل الذي صاحب تطبيق القيمة العادلة على قطاع البنوك في مختلف دول العالم خاصة في أوقات الأزمات، من خلال إلغاء بعض المعايير الخاصة بها وتعديل البعض الآخر.

إلا ان واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر كان مخالفا تماما، فلم تصدر الجهات المشرفة على المحاسبة البنكية في الجزائر إلى يومنا هذا أي نظام او تعليمات تنص على ذلك، خاصة فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 09) والمعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS 13).

فهناك العديد من الأسئلة والإشكالات العالقة والمتراكمة التي يمكن طرحها، مثل المواضيع المتعلقة بالقيمة العادلة في هذا القطاع، وتصنيف وإعادة تصنيف الأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها، والمعايير الدولية الحديثة التي ظهرت بعد تاريخ إصدار النظام المحاسبي المالي، فلو لم تكن هناك مشاكل وانتقادات لما تم إصدار معايير جديدة، وبالتالي تم التركيز في هذه الدراسة على تقييم واقع نموذج القيمة العادلة للأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي والذي يعتمد أساسا على المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39).

- إشكالية الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيل، طرحت الإشكالية التالية:

ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية على عوائد أسهم البنوك التجارية في

الجزائر؟

الفرضيات :

للدراية فرضية رئيسية هي توجد قيم موجبة عالية لعوائد أسهم البنوك التجارية في الجزائر عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية مقارنة بالعائد عند حذف أرباح أو خسائر الأصول المالية، وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات التالية :

- يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية إيجابا على عوائد أسهم البنوك التجارية في الجزائر من خلال الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة؛
- يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية إيجابا على عوائد أسهم البنوك التجارية في الجزائر من خلال الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المتاحة للبيع؛
- يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية إيجابا على عوائد أسهم البنوك التجارية في الجزائر من خلال الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية الأخرى.

منهج الدراية

اعتمدت الدراية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر توافقا مع أهداف الدراية الميدانية وإجراءاتها، ويقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويسهم في وصفها وصفا دقيقا يوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.

أهداف الدراية

تهدف الدراية إلى:

- تسليط الضوء على منهج القيمة العادلة وتحديات تطبيقه في الجزائر.
- الوقوف على متطلبات قياس الأصول المالية وتصنيفها وكيفية الاعتراف بها.
- الوقوف على أثر تطبيق القيمة العادلة عند تقييم الأصول المالية في البنوك التجارية الجزائرية وأثرها على عوائد الأسهم.

الدرايات السابقة:

- **دراية** (THOMAS , THOMAS, & KATHY, 2004, p. 92): هدفت الدراية إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار لعدد محدود من المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية، وتوصلت الدراية إلى أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين.
- **دراية** (Tan, 2005, p. 10) : هدفت هذه الدراية إلى فهم حقيقة آراء معدي ومستخدمي القوائم المالية بخصوص محاسبة القيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات المتعلقة بأرباح وخسائر في جدول حسابات النتائج، وقد توصلت هذه الدراية بعد مجموعة من المقابلات مع مستخدمي القوائم المالية في البنوك الأسترالية وبعض التحليلات اللازمة إلى أن معدي القوائم المالية لا يعارضون استخدام مقترح محاسبة القيمة العادلة رغم وجود بعض التحفظات.
- **دراية** (دخل الله، 2005، صفحة 8): هدفت الدراية إلى معرفة ما إذا كان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) يؤدي إلى تغييرات إيجابية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، ومعرفة مدى تأثير التغيرات التي صاحبت تطبيق المعيار على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراية تسعة من البنوك التجارية الأردنية، وقد أظهرت

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

نتائج الدراسة أن تطبيق المعيار (IAS 39) قد يؤثر إيجاباً على جميع القوائم المالية ما عدا بند التغيير المتراكم في القيمة العادلة في جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة، وأن التغييرات التي صاحبت تطبيق المعيار على بنود القوائم المالية قد أظهرت وجود علاقة إيجابية على عوائد أسهم البنوك ما عدا بند التغيير المتراكم في القيمة العادلة في جدول حركة رؤوس الأموال الخاصة.

● **دراسة (Bhat, 2008, p. 62):** هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت نوعية مكاسب وخسائر القيمة العادلة للبنك من وجهة نظر المشاركين في السوق هي دالة لإدارة المخاطر، وقد تم التطبيق على عينة مكونة من 180 بنك من البنوك الأمريكية خلال الفترة (2003-2005)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً جوهرياً طردياً بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة وعوائد الأسهم.

● **دراسة (Abdullatif, 2009, pp. 193-205):** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام 2002 إلى عام 2006، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للبنوك يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جداً لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حياة الأدوات المالية.

● **دراسة (Liang & Riedl, 2014, pp. 1151-1177):** هدفت الدراسة إلى تفسير مدى تأثير استخدام نموذجي التقرير المالي عن الأصول المتداولة لشركات الاستثمار العقاري في إنجلترا باستخدام القيمة العادلة و بالتكلفة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دقة تنبؤ كبيرة بقيمة صافي الأصول في تلك الشركات بإنجلترا والتي تطبق القيمة العادلة، وأن هناك دقة تنبؤ منخفضة بقيمة ربحية السهم في تلك الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تطبق القيمة العادلة ويرجع السبب إلى إضافة الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل المعدة علي أساس القيمة العادلة.

● **دراسة (O. A. Sanyaolu, F. O. Iyoha, & Stephen A. Ojeka, 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على النسب المالية للشركات المدرجة في بورصة أثينا، حيث تم تحليل الاختلافات بين القوائم المالية المعدة بالمعايير المحاسبية اليونانية وتلك التي تم إعدادها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود اختلاف كبير في سلوك ونسب الشركات وفق الطريقتين.

● **دراسة (Uwalomwa, Agba, & Jimoh, 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على عوائد البنوك المدرجة في السوق المالي النيجيري والتي عددها إحدى عشر بنك، من خلال تحليل العوائد لسنة قبل التطبيق (2010)، وثلاث سنوات بعد التطبيق (2011، 2012، و2013)، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض الأرباح في سنوات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

2. الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة عند تقييم الأصول المالية في قطاع البنوك الجزائري

1.2- مفهوم القيمة العادلة

يوجد لدى الفكر المحاسبي مدخلين أساسيين للقياس المحاسبي، المدخل الأول هو التكلفة التاريخية، المدخل الثاني هو القيمة العادلة، والتي ظهرت أول مرة كبديل للتكلفة التاريخية من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم (FAS 157) بعنوان قياس القيمة العادلة وتم عرضه على هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB)،

حيث تم تعريف القيمة العادلة وبافتراض الأسواق عادلة السعر والقياس بأنها "السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس" (شنوف ، 2009، صفحة 324).

وتم تعريف القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية أول مرة بأنها المبلغ الذي بموجبه يمكن مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين يتوافر لكل منهما الرغبة في التبادل والقدرة على إتمام الالتزام على بيئة من الحقائق وإرادة حرة، ثم عدل هذا التعريف في المعيار (IFRS 13) ليصبح "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس" (IASB, 2014)،

للقيمة العادلة مزايا عديدة منها أنها انعكاس للعوامل المتواجدة في السوق، فهي نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بما بحيث تتبع وضعيات السوق ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالتالي تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته.

وتعكس القيمة العادلة المنظور الاقتصادي للمؤسسة من خلال محاولة تحديد القيمة الاقتصادية لها، والتي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية والتي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية من خلال الفرق بين الأصول والديون (جمل ، 2013).

وتوفر القيمة العادلة مدخلاً لعملية اتخاذ القرار (مالي، استثماري، إلخ) من خلال تشخيص واقع المؤسسة الحالي والمستقبلي وإجراء المقارنات الضرورية، وبالتالي ملائمة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لاحتياجات المستخدمين دون ضرورة تعيين تلك الجهة، وهذا ما لم يكن ممكن تحقيقه وفق القياس على أساس التكلفة التاريخية التي تتضارب فيها الأطراف الداخلية والخارجية حول مدى استفادة كل منهم من القوائم والتقارير المالية.

ومن سلبيات القيمة العادلة أنها قيمة تقديرية افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية في تحديدها (غياب الدليل المستندي) وسرعة تأثيرها بالعوامل والمتغيرات التي تحكم السوق، وبالإضافة إلى إمكانية تحديد القيمة العادلة في أكثر من سوق مما يطرح إشكالية تعدد الأسواق وتبعيتها لبعضها وصعوبة تحديدها في الأسواق غير النشطة.

كذلك عدم واقعية الفرضيات التي تقوم عليها فرضية المنافسة التامة في السوق النشط هي فرضية نظرية لا يمكن تحقيقها في السوق العيني أو المالي، لذلك بدأت الدراسات المالية تتجه إلى دراسة الأسواق المالية في ظل الكفاءة الاقتصادية، و فرضية تداول المعلومات بدون تكلفة هي الأخرى نادراً ما تتحقق، فهي تفترض وجود البائع ذو المعرفة و الذي حدد سعره بناءً على تلك المعرفة و وجود المشتري الذي حدد منافعه المستقبلية من الأصل في حين أن المعلومات المتوافرة قد ينقصها الكثير من الدقة أو تحديد الفرص البديلة لكل منهما أو الاضطرار إلى البيع أو الشراء مما يجعل المعلومات عامل غير محدد و عرضة للتفسير الاجتهادي.

ومن السلبيات التي تتميز بها القيمة العادلة هو تسجيل بعض الإيرادات والأعباء دون أن تتم عملية تبادل حقيقية مثل البنوك حالياً تبالغ في تقدير القيمة العادلة للقروض (Seungmin , January, 2011)، ويرى بعض نقادها بأن القيمة العادلة تساعد في المدى القصير وهي ليست صالحة للمدى الطويل عند التنبؤ بوضعية المؤسسة (Robert , Janvier 2010).

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

وعلى المستوى الدولي فإن كثرة التعديلات والإصدارات المحاسبية يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة حتى الآن، فقد تم تعديل (FAS 157) أكثر من مرة (خالد و محمود، 2013، صفحة 254):

- تعديل رقم (157-3) : الإفصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة؛
- تعديل رقم (157-4) : تحديد القيمة العادلة في حالة تدني مستوى النشاط بشكل هام.

وبالتالي فكلما كانت عملية المفاضلة بين مبدأ التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة كلما زادت جودة ومصداقية العمل المحاسبي والقوائم المالية. والتي تحقق العديد من الأهداف كالمحافظة على رأس المال واستمرارية النشاط، والمساعدة في اتخاذ القرارات واجراء التحليلات.

فالقياس المحاسبي بالقيمة العادلة في النهاية ما هو إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلاً قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم في القياس (خالد و محمود، 2013، صفحة 233)، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.

2.2 - مفهوم الأصول المالية:

تعرف الأصول المالية في معايير المحاسبة الدولية وهو نفس التعريف الذي تبناه النظام المحاسبي المالي على أنها كل أصل يأخذ شكل خزينة، أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، أو حقاً تعاقدياً لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من كيان آخر، حق تعاقدياً لتبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون مناسبة للكيان. كما تشكل الأموال بالصندوق جزءاً من الأصول المالية خصوصاً الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى، وبالتالي نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أصدر العديد من المعايير التي تعالج موضوع محاسبة الأصول المالية بصفة مباشرة وهي:

- معيار المحاسبة الدولية (IAS 32) عرض الأدوات المالية؛
- معيار المحاسبة الدولية (IAS 39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس؛
- معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 07) الأدوات المالية الإفصاح؛
- معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 09) الأدوات المالية.

3.2- تصنيف الأصول المالية في القطاع البنكي

يتم تصنيف الأصول المالية في البنوك الجزائرية في الفئات التالية والمرتبطة بنية الكيان عند الحصول على هذا الأصل إلى (Banque d'Algérie, 2009):

- أصول مالية محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق : هي أصول مالية مقرونة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق محدد والتي يكون للكيان نية ظاهرة وقدرة على الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

- أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة : هي أصول محصل عليها من طرف الكيان قصد تحقيق مكاسب رأسمالية في وقت قصير، حيث يتعلق الأمر بأصول مالية محصل عليها بنبة إعادة بيعها في الأجل القصير في إطار نشاط السوق، ويرتكز معيار التصنيف على نية الشراء، وإعادة البيع في أجل قصير قصد تحقيق أرباح.
- تسليفات وحقوق : أصول مالية مقرونة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد ولكنها غير مسعرة في سوق نشط.
- أصول مالية متاحة للبيع : هي كل الأصول المحتفظ بها من طرف الكيان باستثناء سندات المساهمة في الفروع، والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة والتي لم يحتفظ بها بغرض وحيد وهو التنازل عنها في مستقبل قريب، والأوراق المالية المصنفة ضمن الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو بغرض المعاملة.

4.2- قياس الأصول المالية في القطاع البنكي

عند قياس الأصول المالية تختلف طرق القياس عند التسجيل المحاسبي الأول عن طرق القياس اللاحق، فالتسجيل المحاسبي الأول للأصول المالية يعرف على أنه "الاعتراف بالأصول المالية في الميزانية عندما يصبح الكيان طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية"، أما القياس اللاحق فهو يكون بتاريخ الإقفال المحاسبي وإعداد القوائم المالية (حميدات، 2009).

وعند وصف القياس المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري للأصول المالية لا بد من الفصل بين التسجيل المحاسبي الأول والتسجيل المحاسبي اللاحق (Banque d'Algérie, 2009):

- القياس عند التسجيل المحاسبي الأول: يتم قياس جميع التصنيفات الأربع للأصول المالية عند التسجيل المحاسبي الأول بالقيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المستلم عند الحصول على الأصل، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المستعادة ومصاريف البنك، ولكن دون الأخذ بعين الاعتبار كل من الأرباح الموزعة والفوائد مستحقة القبض غير المسددة والمطلوبة قبل الحيابة.
 - القياس اللاحق: القياس اللاحق للأصول المالية، يمكن توضيحه فيما يلي:
 - الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المعاملة: تقاس بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات في القيمة العادلة في حساب النتائج.
 - الأصول المالية المتاحة للبيع: تقاس بقيمتها العادلة وتسجل فوارق التقييم بتخفيض أو رفع الأموال الخاصة.
 - الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق: تقاس بالتكلفة المهلكة كما تخضع أيضا بعد إقفال كل دورة إلى اختبار التدني قصد معاينة خسارة القيمة المحتملة.
 - التسليفات والحقوق: تقاس بالتكلفة المهلكة كما تخضع أيضا إلى اختبار التدني قصد معاينة خسارة القيمة المحتملة.
- بالإضافة إلى ما سبق صدر عن بنك الجزائر أن الأصول المالية المتاحة للبيع تنقل المبالغ المسجلة في الأموال الخاصة إلى النتيجة الصافية للدورة عندما يكون الأصل المالي قد تم بيعه أو تحصيله أو تحويله أو عندما تظهر إشارة موضوعية عن نقص قيمته (في هذه الحالة، يجب إدراج الخسارة الصافية المتراكمة المسجلة محاسبيا مباشرة في الأموال الخاصة وتسجيلها في النتيجة الصافية للدورة كخسارة قيمة). وعند خروج أصل مالي متاح للبيع يتم تحميل الفوارق المسجلة مقارنة مع التسجيل المحاسبي الأول إلى النتيجة، من غير تعويض بين الأعباء والنواتج المتعلقة بأصول مختلفة، كما أن الأصول المالية الأخرى تسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008.

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

3. الطريقة والأدوات

1.3- عينة الدراسة وجمع البيانات:

إن مجتمع الدراسة يتمثل في البنوك التجارية في الجزائر والتي يبلغ عددها عشرون (22) بنك، وقد تم استبعاد ثلاثة عشر (13) بنك من عينة الدراسة بسبب عدم وجود استثمارات في الأدوات المالية، لتقتصر عينة الدراسة على تسعة (09) بنوك وهي (بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الخليج، بنك بي ن بي باريباس، بنك سوسيتي جينيرال). وبالتالي عدد المشاهدات هو اثنان وسبعون (72) مشاهدة بمعدل تسعة (09) مشاهدات كل سنة، ومن أجل جمع القوائم المالية تم الاعتماد على المواقع الالكترونية للبنوك، ونظرا لعدم توفر بعض القوائم في هذه المواقع تم التنقل خصيصا لهذه البنوك والحصول على القوائم المالية.

3. 2- معالجة البيانات ونموذج الاختبار

يعتمد تحليل البيانات على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإيجاد العلاقة بين المتغيرات، مع تحديد واستخراج مؤشرات اختبار (T.TEST) للعينتين غير المستقلتين. وتم استخدام العلاقة التالية كنموذج لمقارنة عائد السهم المحسوب بالتكلفة التاريخية (EPSWO) عند تقييم الأصول المالية والمحسوب بالقيمة العادلة (EPSW) :

$$\text{EPS Ratio} = \text{EPSW} / \text{EPSWO} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

EPS Ratio : معدل تأثر عائد السهم.

EPSW : عائد السهم المحسوب بالقيمة العادلة.

EPSWO : عائد السهم المحسوب بالتكلفة التاريخية.

3.3- العائد على السهم

يهدف اختبار فرضية الدراسة، تم الاعتماد على مؤشر العائد على السهم (EPS) بقسمة النتيجة الصافية المعلنة على عدد الأسهم العادية المكتتب بها، حيث عادة ينظر المساهمون إلى هذا المقياس كمؤشر هام لقيمة السهم لأنه يقيس نصيب السهم من الأرباح الصافية، ويلعب دورا هاما في التحليل الاستثماري والتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها وتقدير معدلات النمو والقيمة المستقبلية للأسهم، ومن ثم قيمة المؤسسة.

وبما أن الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي هو في تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فقد قمنا بالمقارنة بين معدل العائد على السهم وفق القيمة العادلة من جهة، ومعدل العائد على السهم وفق التكلفة التاريخية من جهة أخرى وذلك كما يلي:

- تحديد النتيجة الصافية وفق القيمة العادلة عند تقييم الأصول المالية من خلال جدول حسابات النتائج؛
- تحديد النتيجة الصافية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية عند تقييم الأصول المالية، وذلك من خلال طرح الأرباح أو إضافة الخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- حساب عائد السهم وفق القيمة العادلة عند تقييم الأصول المالية والذي يرمز له بالرمز (EPSW) من خلال العلاقة التالية:

(النتيجة الصافية وفق القيمة العادلة _ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة) / المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

○ حساب عائد السهم وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأصول المالية والذي يرمز له بالرمز (EPSWO) من خلال العلاقة التالية:

(النتيجة الصافية وفق التكلفة التاريخية _ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة) / المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1.4- الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية لعينة الدراسة:

أرباح وخسائر جميع بنوك العينة الناجمة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي لبنوك العينة خلال الفترة

الوحدة: بالآلاف دج (2010-2017)

البنود	2017-2010
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة	3.533.145
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المتاحة للبيع	6.169.059
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية الأخرى	834.545
المجموع	10.536.749

المصدر: محسوبة اعتماداً على القوائم المالية لعينة البنوك.

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (1) أن عينة الدراسة مجتمعة حققت أرباح خلال الفترة من 2010 إلى 2017 وهي بقيمة: 10.536.749.000 دج، حيث يوزع هذا الربح كما يلي:

الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة: 3.533.145.000 دج.

الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية المتاحة للبيع: 6.169.059.000 دج.

الأرباح والخسائر الصافية عن الأصول المالية الأخرى: 834.545.000 دج.

2.4- معدل تأثير عائد السهم في كل بنك عند تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة :

معدل تأثير عائد السهم في كل بنك عند تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): معدل تأثير عائد السهم في كل بنك عند تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة

الوحدة: بالآلاف دج

البنك	RNJV	PGIF	RNCH	EPSW	EPSWO	مدى تأثير	الاتجاه
BEA	32 657 823	421 397	32 236 425	0,3217	0,3180	1,011254	إيجابي
BNA	30 697 070	330 556	30 366 514	0,7379	0,7300	1,010759	إيجابي
BADR	7 511 516	286 590	7 224 927	0,2033	0,1948	1,050563	إيجابي
CPA	20 732 678	71 734	20 660 944	0,4319	0,4304	1,002764	إيجابي
BDL	5 785 349	21 933	5 763 416	0,1967	0,1956	1,011601	إيجابي

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

إيجابي	1,047045	0,0952	0,0991	2 627 812	97 812	2 725 624	CNEP
إيجابي	1,000807	0,3443	0,3446	3 442 994	2 647	3 445 641	GULF BNK
إيجابي	1,022698	0,4010	0,4090	4 010 211	79 420	4 089 631	PARIBAS
إيجابي	1,000958	0,4215	0,4220	4 214 805	5 003	4 219 808	S GENERALE
إيجابي	1,017605	0,3479	0,3518	12 283 116	146 344	12 429 460	MOYENNE

المصدر: محسوبة اعتمادا على القوائم المالية لعينة البنوك.

أظهرت نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي للنتيجة الصافية المعدة وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في بنوك العينة أكبر من المتوسط الحسابي للنتيجة الصافية المعدة وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأصول المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للنتيجة الصافية وفق القيمة العادلة: 12.429.460.000 دج، أما المتوسط الحسابي للنتيجة الصافية وفق التكلفة التاريخية هو 12.283116.000 دج. وبالتالي الفرق إيجابي بـ 146.344.000 دج.

وبالتالي ظهر المتوسط الحسابي لعائد السهم المحسوب وفق القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في عينة الدراسة أكبر من المتوسط الحسابي لعائد السهم المحسوب وفق التكلفة التاريخية عند تقييم الأدوات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعائد السهم المحسوب وفق النظام المحاسبي المالي: 0.351799، أما عائد السهم المحسوب وفق التكلفة التاريخية: 0.347868، وبالتالي المتوسط الحسابي لمعدل التأثير في العينة إيجابي بـ: 1.016428، فكان معدل التأثير أكبر من 1 في 60 مرة، ويساوي 1 في 10 مرات، فيما كان معدل التأثير أقل من 1 في 2 مرة كما يوضحه الملحق رقم (2).

3.4 - اختبار التوزيع الطبيعي

تم اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول باستعمال اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الذي ينص على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى معنويتها (SIG) أكبر من 0.05، وبما ان قيمة مستوى المعنوية (SIG) للعائد على الأصول وفق القيمة العادلة تساوي 0.200، وقيمة مستوى المعنوية (SIG) للعائد على الأصول وفق التكلفة التاريخية تساوي 0.200، كما يوضحه الجدول رقم (3)، وهما أكبر من 0.05، وبالتالي فكلا العائدين يخضعان للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول

مستوى الدلالة SIG	Kolmogorov-Smirnova		ROA ROACH
	درجة الحرية	Statistic	
.200	72	.080	
.200	72	.079	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

4.4 - اختبار الفرضية

بهدف اختبار فرضية الدراسة وللتحقق من الدلائل الإحصائية للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (T. TEST) للعينتين غير المستقلتين، وسيتم رفض أو قبول الفرضية عند مستوى معنوية 5 %، فإذا كان مستوى الدلالة (Sig) أقل من 5 % ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (04) :

الجدول رقم (4): اختبار (T TEST) لعينتين مرتبطتين الخاص بالعائد على الأصول

مستوى الدلالة	درجة الحرية	T	
.000	71	5,570	ROA - ROACH

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن مستوى الدلالة (Sig) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي تحقق فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على وجود قيم موجبة عالية لعوائد أسهم البنوك التجارية في الجزائر عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية مقارنة بالعائد عند حذف أرباح أو خسائر الأصول المالية.

5. الخلاصة:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى تغير جذري في كيفية إعادة القياس المحاسبي للأصول المالية، وذلك من خلال تقييمها بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية والاعتراف بالأرباح والخسائر في جدول حسابات النتائج، الأمر الذي يؤدي بكل تأكيد إلى تغير العديد من المعلومات والمؤشرات والأرقام في القوائم المالية كالنتيجة الصافية وعوائد الأسهم، وبالتالي حاولت هذه الدراسة معرفة أثر هذا التطبيق على عوائد الأسهم باعتباره مؤشرا هاما لمستخدمي القوائم المالية، من خلال دراسة تطبيقية أجريت على عينة تتكون من تسعة (9) بنوك، وتم ذلك من خلال المقارنة بين عوائد الأسهم عند التطبيق أي وفق القيمة العادلة وعوائد الأسهم دون تطبيق القيمة العادلة أي وفق التكلفة التاريخية، وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- جميع البنوك حققت مكاسب عند تقييم أدواتها المالية وفق القيمة العادلة خلال الفترة من 2010 إلى 2017 في عينة الدراسة؛
- بنك الجزائر الخارجي حقق أكبر المكاسب خلال نفس الفترة بمتوسط حسابي سنوي قدره 421 مليون دينار جزائري؛
- بنك الخليج حقق أقل المكاسب بـ 2 مليون دينار جزائري؛
- حقق تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع وفق النظام المحاسبي المالي أعلى المكاسب في عينة الدراسة خلال نفس الفترة بأكثر من 6 مليار و 169 مليون دينار جزائري؛
- حقق تقييم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة مكاسب أكثر من 3 مليار و 533 مليون دينار؛
- حقق تقييم الأصول المالية الأخرى مكاسب في عينة الدراسة خلال نفس الفترة بأكثر من 834 مليون دينار؛

وبالتالي تحقق فرضية الدراسة الرئيسية المتمثلة في وجود قيم موجبة عالية لعوائد أسهم البنوك التجارية في الجزائر عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول المالية مقارنة بالعائد عند حذف أرباح أو خسائر الأصول المالية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من (دخل الله، 2004)، و (Abdullatif, 2009) في أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيم موجبة عالية لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند تقييمه بالتكلفة التاريخية.

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

وعلى ضوء نتائج الدراسة نوصي بإجراء دراسة معمقة أكثر حول موضوع الدراسة باستخدام عينة أكبر ولفترة أطول تشمل فترة آثار الأزمة الوبائية الحالية (COVID-19)، كما نوصي بدراسة أخرى تقيم آراء مستخدمي القوائم المالية في البنوك حول محاسبة القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي خاصة في أوقات الأزمات، فربما النتائج التي حققتها البنوك لا تعبر عن الواقع الفعلي للبنك فمثلا يمكن أن يكون لدائني البنوك رأي آخر متمثل في أن تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة يساهم في ترحيل الثروة إلى مساهمي ومستثمري البنك، بمعنى تحقيق عوائد مبالغ فيها استنادا للتقييم وفق القيمة العادلة.

قائمة المراجع العربية:

- 1) الجعارات خالد، و الطبري محمود. (2013). مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (34)، بغداد، العراق.
- 2) حسن النجار جمل . (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية و ملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 09 ، العدد 03 ، صفحة 4_45.
- 3) دنيا عادل عثمان دخل الله. (2005). أثر تطبيق المعيار الدولي (39) على عوائد الأسهم - دراسة تحليلية على القوائم التجارية للبنوك الأردنية-. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.
- 4) شعيب شنوف . (2009). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. تأليف الشركة الجزائرية، الجزء الثاني، بودواو-الجزائر.
- 5) محمد أبو ناصر حميدات. (2009). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. (دار وائل للنشر، المحرر) عمان ، الأردن: الطبعة الأولى.

قائمة المراجع الأجنبية:

- 1) Abdullatif, A.-K. a. (2009). Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 193_205.
- 2) Banque d'Algérie. (2009). Règlement n° 09-08 du 29 décembre 2009 relatif aux règles d'évaluation et de comptabilisation des instruments financiers par les banques et les établissements financiers. Retrieved from <http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist09.html> (Visited 30/01/2015)
- 3) Chyi Woan Tan .(2005) .Accounting for financial instruments: An investigation of preparer and user preference for fair value accounting .*thesis of doctor of philosophy of Murdoch university* .Perth, Western Australia.
- 4) G Bhat .(2008) .Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and Losses in Commercial Banking Industry .*Thesis of ph .D, Univerisity of Toronto Canada* .
- 5) IASB. (2014). *Fair Value Measurement IFRS 13*. Retrieved 07 10, 2019, from <https://www.ifrs.org/-/media/feature/supporting-implementation/ifrs-13/education-ifrs-13-eng.pdf>

- 6) L Liang و E Riedl .(2014) .The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy .*THE ACCOUNTING REVIEW* ,Vol. 89, No-1151 ، .1177
- 7) O. A. Sanyaolu, F. O. Iyoha, & Stephen A. Ojeka. (2017). International Financial Reporting Standards Adoption and Earnings of Quoted Banks in Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol 7, Issue 1, 279-284.
- 8) Robert , O. (Janvier 2010). GENESE DU CONCEPT DE LA JUSTE VALEUR DANS LES NORMES COMPTABLES. *Revue Française de Comptabilité*, 428.
- 9) THOMAS , C., THOMAS, L., & KATHY, P. (2004). The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information: Evidence from Closed-End Mutual Funds. *JOURNAL OF ACCOUNTING, AUDITING & FINANCE*, 92-115.
- 10) Uwalomwa , U., Agba , L. U., & Jimoh , J. (2017). IFRS adoption and earnings predictability: evidence from listed banks in Nigeria. *Banks and Bank Systems*, Volume 12, Issue 1, 166-174.

الملاحق

الملحق رقم (1): الأرباح والخسائر الناجمة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية الخاصة بعينة الدراسة خلال

الفترة (2010 - 2017) الوحدة: بالآلاف دج										
المجموع	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البنود	
2936181	1393501	12535	725351	245175	43908	267924	35120	212667	GPAFFT	BEA
94723	109569	98184	20795	(10039)	(13879)	(35850)	(74057)	0	GPAFDV	
340275	9869	21577	4176	47504	447	551	251840	4311	GPAAF	
3371179	1512939	132296	750322	282640	30476	232625	212903	216978	المجموع	
(8689)	14	35	22	19	19	(64)	(8734)	0	GPAFFT	BNA
2653140	236245	468732	35661	265133	286386	88954	92183	1179846	GPAFDV	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	GPAAF	
2644451	236259	468767	35683	265152	286405	88890	83449	1179846	المجموع	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	GPAFFT	BADR
2194254	2496	120719	108208	575156	632115	444955	146156	164449	GPAFDV	
98462	0	23899	24453	0	7757	14	13493	28846	GPAAF	
2292716	2496	144618	132661	575156	639872	444969	159649	193295	المجموع	
679	679	0	0	0	0	0	0	0	GPAFFT	BDL
26770	26712	58	0	0	0	0	0	0	GPAFDV	
148018	17548	10255	15856	13522	17864	(1270)	40119	34124	GPAAF	
175467	44939	10313	15856	13522	17864	(1270)	40119	34124	المجموع	
563908	238398	218995	54497	43224	44004	(121246)	41183	44853	GPAFFT	CPA
(80901)	(16493)	(14660)	(11730)	(42886)	1968	(2690)	0	5590	GPAFDV	
90868	29399	1220	27669	40	10146	8811	911	12672	GPAAF	
573875	251304	205555	70436	378	56118	(115125)	42094	63115	المجموع	
13435	1660	1896	1184	2010	1723	2746	1325	891	GPAFFT	CNEP
653874	168306	118879	146503	99273	8311	19987	11030	81585	GPAFDV	

عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية

لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

115189	24159	15894	22105	13273	9287	6553	112	23807	GPAAF	
782499	194125	136669	169792	114556	19321	29286	12467	106283	المجموع	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	GPAFFT	GULF BANK
0	0	0	0	0	0	0	0	0	GPAFDV	
21175	5929	5833	9413	0	0	0	0	0	GPAAF	
21175	5929	5833	9413	0	0	0	0	0	المجموع	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	GPAFFT	PARIBAS
627171	204085	220330	170285	22031	0	6141	955	3344	GPAFDV	
8192	553	836	233	841	1826	1324	1475	1104	GPAAF	
635362	204637	221166	170518	22872	1826	7465	2430	4448	المجموع	
27631	25045	2586	0	0	0	0	0	0	GPAFFT	S GENERALE
28	28	0	0	0	0	0	0	0	GPAFDV	
12366	0	0	0	12366	0	0	0	0	GPAAF	
40025	25073	2586	0	12366	0	0	0	0	المجموع	

المصدر: محسوبة اعتمادا على القوائم المالية لعينة البنوك

الملحق رقم (2): مدى تأثير عائد السهم عند تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة لعينة الدراسة خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: بالآلاف دج (2017)

الإنتاج	مدى تأثير	EPSWO	EPSW	RNAA	GPAF	RNA	السنة	
إيجابي	1,0114490	0,2494	0,2522	18 951 678	216 978	19 168 656	2010	BEA
إيجابي	1,0070856	0,3954	0,3982	30 047 402	212 903	30 260 305	2011	
إيجابي	1,0065853	0,4648	0,4679	35 324 678	232 625	35 557 303	2012	
إيجابي	1,0014581	0,2090	0,2093	20 901 467	30 476	20 931 943	2013	
إيجابي	1,0095729	0,2953	0,2981	29 525 013	282 640	29 807 653	2014	
إيجابي	1,0229679	0,3267	0,3342	32 668 343	750 322	33 418 665	2015	
إيجابي	1,0038214	0,2308	0,2317	34 620 117	132 296	34 752 413	2016	
إيجابي	1,0270880	0,3724	0,3824	55 852 705	1 512 939	57 365 644	2017	BNA
إيجابي	1,0375507	0,7553	0,7837	31 420 063	1 179 846	32 599 909	2010	
إيجابي	1,0024024	0,8350	0,8370	34 735 690	83 449	34 819 139	2011	
إيجابي	1,0032811	0,6512	0,6534	27 091 609	88 890	27 180 499	2012	
إيجابي	1,0095621	0,7200	0,7269	29 951 995	286 405	30 238 400	2013	
إيجابي	1,0089823	0,7096	0,7160	29 519 305	265 152	29 784 457	2014	
إيجابي	1,0012095	0,7092	0,7100	29 501 832	35 683	29 537 515	2015	
إيجابي	1,0151454	0,7440	0,7553	30 951 129	468 767	31 419 896	2016	BADR
إيجابي	1,0079387	0,7154	0,7211	29 760 488	236 259	29 996 747	2017	
إيجابي	1,0181285	0,3231	0,3290	10 662 465	193 295	10 855 760	2010	
إيجابي	1,0160240	0,3019	0,3068	9 963 141	159 649	10 122 790	2011	
إيجابي	1,0856831	0,1574	0,1709	5 193 192	444 969	5 638 161	2012	
إيجابي	1,1417131	0,1368	0,1562	4 515 263	639 872	5 155 135	2013	
إيجابي	1,1036408	0,1682	0,1856	5 549 514	575 156	6 124 670	2014	
إيجابي	1,0239077	0,1681	0,1722	5 548 890	132 661	5 681 551	2015	
إيجابي	1,0150395	0,1781	0,1808	9 615 908	144 618	9 760 526	2016	

إيجابي	1,0003697	0,1250	0,1251	6 751 040	2 496	6 753 536	2017	CPA
إيجابي	1,0049213	0,2672	0,2685	12 824 870	63 115	12 887 985	2010	
إيجابي	1,0031856	0,2753	0,2762	13 213 660	42 094	13 255 754	2011	
سلي	0,9925996	0,3241	0,3217	15 556 649	(115 125)	15 441 524	2012	
إيجابي	1,0033710	0,3468	0,3480	16 647 262	56 118	16 703 380	2013	
إيجابي	1,0000194	0,4063	0,4063	19 502 734	378	19 503 112	2014	
إيجابي	1,0024493	0,5991	0,6006	28 757 681	70 436	28 828 117	2015	
إيجابي	1,0078763	0,5437	0,5480	26 098 031	205 555	26 303 586	2016	
إيجابي	1,0076883	0,6810	0,6862	32 686 664	251 304	32 937 968	2017	BDL
إيجابي	1,0500687	0,0431	0,0453	681 543	34 124	715 667	2010	
إيجابي	1,0216630	0,1172	0,1198	1 851 957	40 119	1 892 076	2011	
سلي	0,9993863	0,1310	0,1309	2 069 573	(1 270)	2 068 303	2012	
إيجابي	1,0078785	0,1435	0,1446	2 267 485	17 864	2 285 349	2013	
إيجابي	1,0076584	0,1117	0,1126	1 765 599	13 522	1 779 121	2014	
إيجابي	1,0022737	0,1895	0,1899	6 973 687	15 856	6 989 543	2015	
إيجابي	1,0006160	0,4549	0,4552	16 740 713	10 313	16 751 026	2016	
إيجابي	1,0032667	0,3738	0,3750	13 756 771	44 939	13 801 710	2017	CNEP
إيجابي	1,1132330	0,0670	0,0746	938 622	106 283	1 044 905	2010	
إيجابي	1,0095864	0,0929	0,0938	1 300 487	12 467	1 312 954	2011	
إيجابي	1,0216426	0,0967	0,0987	1 353 162	29 286	1 382 448	2012	
إيجابي	1,0814332	0,0169	0,0183	237 262	19 321	256 583	2013	
إيجابي	1,0497067	0,1646	0,1728	2 304 637	114 556	2 419 193	2014	
إيجابي	1,0310912	0,1187	0,1224	5 461 103	169 792	5 630 895	2015	
إيجابي	1,0311784	0,0953	0,0983	4 383 441	136 669	4 520 110	2016	
إيجابي	1,0384879	0,1096	0,1139	5 043 779	194 125	5 237 904	2017	GULF BANK
لم يتأثر	1,0000000	0,2031	0,2031	2 031 054	0	2 031 054	2010	
لم يتأثر	1,0000000	0,2591	0,2591	2 591 296	0	2 591 296	2011	
لم يتأثر	1,0000000	0,3999	0,3999	3 999 080	0	3 999 080	2012	
لم يتأثر	1,0000000	0,5035	0,5035	5 035 072	0	5 035 072	2013	
لم يتأثر	1,0000000	0,4010	0,4010	4 010 423	0	4 010 423	2014	
إيجابي	1,0026010	0,3619	0,3628	3 619 022	9 413	3 628 435	2015	
إيجابي	1,0022213	0,2626	0,2632	2 625 960	5 833	2 631 793	2016	
إيجابي	1,0016324	0,3632	0,3638	3 632 046	5 929	3 637 975	2017	B N P PARIBAS
إيجابي	1,0011041	0,4029	0,4033	4 028 560	4 448	4 033 008	2010	
إيجابي	1,0004890	0,4970	0,4972	4 969 629	2 430	4 972 059	2011	
إيجابي	1,0016377	0,4558	0,4566	4 558 291	7 465	4 565 756	2012	
إيجابي	1,0004776	0,3824	0,3825	3 823 523	1 826	3 825 349	2013	
إيجابي	1,0053020	0,4314	0,4337	4 313 867	22 872	4 336 739	2014	
إيجابي	1,0479934	0,3553	0,3723	3 552 947	170 518	3 723 465	2015	
إيجابي	1,0644274	0,3433	0,3654	3 432 796	221 166	3 653 962	2016	
إيجابي	1,0601507	0,3402	0,3607	3 402 076	204 637	3 606 714	2017	GENE
لم يتأثر	1,0000000	0,3423	0,3423	3 422 827	0	3 422 827	2010	
لم يتأثر	1,0000000	0,4356	0,4356	4 355 723	0	4 355 723	2011	

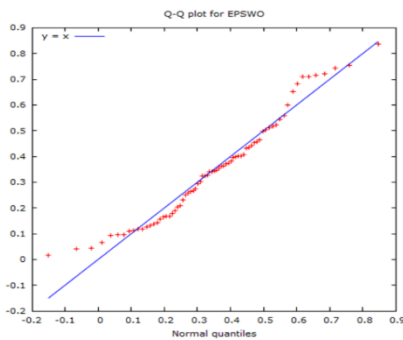
عنوان المقال: أثر محاسبة القيمة العادلة على عائد السهم: دراسة تطبيقية على الأصول المالية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

لم يتأثر	1,0000000	0,5169	0,5169	5 169 254	0	5 169 254	2012
لم يتأثر	1,0000000	0,0402	0,0402	402 080	0	402 080	2013
إيجابي	1,0024130	0,5125	0,5137	5 124 663	12 366	5 137 029	2014
لم يتأثر	1,0000000	0,4416	0,4416	4 416 399	0	4 416 399	2015
إيجابي	1,0004623	0,5594	0,5596	5 593 693	2 586	5 596 279	2016
إيجابي	1,0047906	0,5234	0,5259	5 233 799	25 073	5 258 872	2017

المصدر: محسوبة اعتمادا على القوائم المالية لعينة البنوك

الملحق رقم (04): شكل الانتشار

(EPSWO)

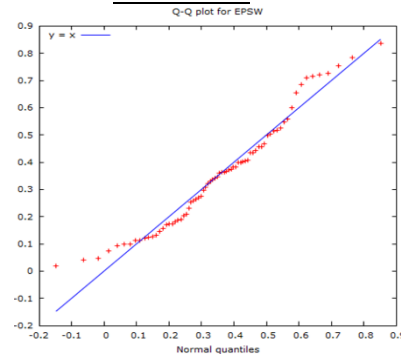


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد

على برنامج (SPSS)

الملحق رقم (03): شكل الانتشار

(EPSW)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج

(SPSS)

الملحق رقم (5): قائمة الاختصارات

المعنى	الإختصار
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة	GPAFFT
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية المتاحة للبيع	GPAFDV
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية الأخرى	GPAAF
الأرباح أو الخسائر عن الأصول المالية	GPAF
النتيجة الصافية عند تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة	RNVJ
النتيجة الصافية عند تقييم الأصول المالية وفق التكلفة التاريخية	RNCH
عائد السهم عند تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة	EPSW
عائد السهم عند تقييم الأصول المالية وفق التكلفة التاريخية	EPSWO

المصدر: من إعداد الباحثين.